الأمم المتحدة

E/CN.6/2016/10

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
17 December 2015
Arabic
Original: English

لجنة وضع المرأة
الدورة الستون
١٤-٢٤ آذار/مارس ٢٠١٦
البند ٣ (ج) من جدول الأعمال المؤقت
متابعة المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة والدورة الاستثنائية للجمعية العامة المعنونة ”المرأة عام ٢٠٠٠: المساواة بين الجنسين والتنمية والسلام في القرن الحادي والعشرين“

مقترحات المواضيع ذات الأولوية للدورات المقبلة للجنة وضع المرأة

تقرير الأمين العام

موجز

يقدِّم هذا التقرير، الذي أُعدّ عملا بقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٨/٢٠١٣، مقترحات للمواضيع ذات الأولوية ومواضيع الاستعراض المقبلة للجنة وضع المرأة.

200116 130116 15-22444 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

أولا - مقدمة

١ - طلب المجلس الاقتصادي والاجتماعي، في قراره ١٨/٢٠١٣، إلى الأمين العام أن يقدم إلى لجنة وضع المرأة، في دورتها الستين، تقريرا يتضمن مقترحات بشأن المواضيع ذات الأولوية للدورات المقبلة للجنة. ويُقدَّم هذا التقرير استجابةً لذلك الطلب. ومنذ عام ١٩٨٧، تستخدم اللجنة برامج العمل المتعددة السنوات. وعقب اعتماد إعلان ومنهاج عمل بيجين في عام ١٩٩٥، ووفقا لقرار الجمعية العامة ٢٠٣/٥٠، غطت برامج العمل المتعددة السنوات الفترات ١٩٩٧-٢٠٠٠ و ٢٠٠٢-٢٠٠٦ و ٢٠٠٧-٢٠٠٩. وفي عام ٢٠٠٩، حُدّدت المواضيع ذات الأولوية ومواضيع الاستعراض للفترة ٢٠١٠-٢٠١٤، كما حُدّدت في عام ٢٠١٣ لعام ٢٠١٦. وفي القرار ١٨/٢٠١٣ أيضا، طُلب إلى اللجنة أن تقوم في دورتها الستين التي تعقد في عام ٢٠١٦ بالبت في برنامج عملها المتعدد السنوات المقبل.

٢ - وتضطلع اللجنة بدور مركزي في رصد واستعراض وتقييم التقدم المحرز في تنفيذ إعلان ومنهاج عمل بيجين والمشاكل التي تعترض سبيل هذا التنفيذ على جميع الصعد. وأكد المجلس الاقتصادي والاجتماعي في قراره ٦/٢٠١٥ أن اللجنة ستساهم أيضا في متابعة خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، أي خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ التي اعتمدت مؤخرا، وذلك من أجل التعجيل بتحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة.

٣ - وفي القرار نفسه، طلب المجلس الاقتصادي والاجتماعي أيضا إلى اللجنة مواصلة تطبيق نهج مواضيعي في عملها واعتماد برنامج عمل متعدد السنوات من أجل إتاحة القدرة على التنبؤ والوقت الكافي للتحضير. وطلب المجلس أن تأخذ اللجنة في اعتبارها، لدى اختيار الموضوع الذي ستوليه الأولوية، بالإضافة إلى منهاج عمل بيجين والوثيقتين الختاميتين للدورة الاستثنائية الثالثة والعشرين للجمعية العامة، برنامج عمل المجلس، وكذلك خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، وذلك من أجل تحديد أوجه التآزر فيما بينها والمساهمة في أعمال منظومة المجلس والمنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة. وبالإضافة إلى ذلك، قرر المجلس أن تقوم اللجنة، في كل دورة، بتقييم التقدم المحرز في تنفيذ الاستنتاجات التي اتفقت عليها بشأن موضوع من المواضيع ذات الأولوية من دورة سابقة، باعتباره موضوع استعراضها.

٤ - ويمكّن اختيار المواضيع ذات الأولوية اللجنة من إضافة الزخم إلى تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات، على نحو يستجيب بطريقة فعالة للاتجاهات والتطورات الراهنة. وإذ تتناول اللجنة هذه المهمة المحددة للسنوات التي تلي عام ٢٠١٦، ينبغي أن تربط

نتائج أحدث العمليات الرئيسية، وكذلك نتائج المناسبات المقبلة، على نحو فعال باستنتاجات استعراض ٢٠ عاما من التقدم المحرز في تنفيذ منهاج عمل بيجين وبالحاجة إلى تنفيذه الكامل والفعال والمعجل. ولتحقيق قدر أكبر من التأثير، ينبغي أن تسترشد اللجنة بهذه الروابط وأوجه التآزر في اختيار المواضيع ذات الأولوية التي ستتناولها في دوراتها المقبلة. وبالإضافة إلى ذلك، تضطلع اللجنة بدور محفز في كفالة تعميم مراعاة المنظور الجنساني في منظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك دعما لتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. ويمكن أيضا أن يكون اختيار المواضيع ذات الأولوية وسيلة فعالة لأن تمارس اللجنة هذا الدور من خلال تقديم مدخلات مواضيعية في العمليات الحكومية الدولية الأخرى من منظور جنساني. ويمكن أن يسهم أيضا في متابعة خطة عام ٢٠٣٠ وتنفيذها.

٥ - وتتمثل إحدى المناسبات الهامة المقبلة في مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالإسكان والتنمية الحضرية المستدامة (الموئل الثالث)، الذي سيعقد في مدينة كيتو في الفترة من ١٧ إلى ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦. وسوف يركز المؤتمر، الذي يرمي إلى تنشيط الالتزام العالمي بالتحضر المستدام، على تنفيذ ”الخطة الحضرية الجديدة“، وسوف يهدف إلى كفالة تجديد الالتزام السياسي بتحقيق التنمية الحضرية المستدامة، وتقييم الإنجازات، والتصدي للفقر، وتحديد التحديات الجديدة والناشئة والتصدي لها. ويمثل مؤتمر القمة العالمي للعمل الإنساني، المقرر أن يعقد في اسطنبول، تركيا، في ٢٣ و ٢٤ أيار/مايو ٢٠١٦، نداء عالميا للعمل موجها من الأمين العام. وتهدف القمة، من ضمن أهدافها الأخرى، إلى إطلاق مجموعة من الإجراءات والالتزامات الملموسة التي ترمي إلى تمكين البلدان والمجتمعات المحلية من القيام بما يلي: تحسين الاستعداد للأزمات والتصدي لها؛ والتمتع بقدرة أكبر على امتصاص الصدمات؛ وتقاسم الابتكارات وأفضل الممارسات التي يمكن أن تساعد على إنقاذ الأرواح في جميع أنحاء العالم، ووضع السكان المتضررين في مركز العمل الإنساني، والتخفيف من المعاناة. وفي كلا المؤتمرين، سيشكل دور المرأة وتمثيلها موضوعين رئيسيين.

٦ - وفي الاجتماع العام الرفيع المستوى للجمعية العامة المعروف بالمؤتمر العالمي المعني بالشعوب الأصلية، الذي عقد في ٢٢ و ٢٣ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤، دعت الجمعية اللجنة إلى النظر في مسألة تمكين نساء الشعوب الأصلية في دورة مقبلة (قرار الجمعية العامة ٢/٦٩، الفقرة ١٩). وموضوع المجلس الاقتصادي والاجتماعي لعام ٢٠١٦ هو ”تنفيذ خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥: الانتقال من قطع الالتزامات إلى تحقيق النتائج“. ولم تحدد حتى الآن مواضيع المجلس لعام ٢٠١٧ وما بعده. وطلبت الجمعية العامة إلى الأمين العام في قرارها الذي اعتمدت فيه خطة التنمية المستدامة إعداد تقرير، لكي تنظر فيه في دورتها السبعين،

يتضمن توجيهات بشأن اختيار المواضيع السنوية، وبشأن الخيارات المتاحة للاستعراضات الدورية والمواضيعية للمنتدى السياسي الرفيع المستوى (قرار الجمعية العامة ١/٧٠، الفقرة ٩٠).

ثانيا - المواضيع ذات الأولوية: الفترة ٢٠١٧-٢٠١٩

٧ - في الدورة الستين، قد تود اللجنة أن تعتمد برنامج عملها المتعدد السنوات للسنوات من عام ٢٠١٧ إلى عام ٢٠١٩. ويرد أدناه موجز لمقترحات المواضيع ذات الأولوية لهذه السنوات.

٨ - وفي عام ٢٠١٧، قد تود اللجنة أن تنظر في موضوع ''المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في عالم العمل المتغير'' باعتباره موضوعها ذا الأولوية. وقد أولى منهاج عمل بيجين اهتماما واسع النطاق لموضوعي المرأة والفقر والمرأة والاقتصاد، ودعا إلى تعزيز الحقوق الاقتصادية للمرأة واستقلالها. ويشمل الهدف ٨ من أهداف التنمية المستدامة، وهو ''تعزيز النمو الاقتصادي المطرد والشامل للجميع والمستدام، والعمالة الكاملة والمنتجة، وتوفير العمل اللائق للجميع''، غايات تتعلق بتحقيق العمالة الكاملة والمنتجة وتوفير العمل اللائق لجميع النساء والرجال ويتناول حقوق العمل للشباب والأشخاص ذوي الإعاقة والعمال المهاجرين، لا سيما المهاجرات. ويركز الهدف ٥-٤ على الاعتراف بأعمال الرعاية غير مدفوعة الأجر والعمل المترلي وتقديرها. وهناك بالتالي أوجه تآزر قوية بين التنفيذ المعجل لمنهاج عمل بيجين وأهداف التنمية المستدامة. وسيشكل تناول عالم العمل المتغير فرصة للجمع بين مجموعة من المسائل، التي تشمل النمو والتنمية في المجال الاقتصادي، والعمالة والعمل اللائق، والاستدامة البيئية.

٩ - والحق في العمل هو أحد حقوق الإنسان الأساسية. ويكمّل الإطار الدولي لحقوق الإنسان بمعايير العمل، لا سيما اتفاقيات منظمة العمل الدولية، بما فيها الاتفاقية المتعلقة بالتمييز في الاستخدام والمهنة (اتفاقية المنظمة رقم ١١١)، واتفاقية المساواة في الأجور (اتفاقية المنظمة رقم ١٠٠)، والاتفاقية المتعلقة بالعمال ذوي المسؤوليات الأسرية (اتفاقية المنظمة رقم ١٥٦)، والاتفاقية المتعلقة بحماية الأمومة (اتفاقية المنظمة رقم ١٨٣)، والاتفاقية المتعلقة بالعمال المترليين (اتفاقية المنظمة رقم ١٨٩).

١٠ - وتتراوح تجربة المرأة في العمل من أعمال الرعاية غير مدفوعة الأجر إلى الكثير من مستويات العمالة الرسمية المدفوعة الأجر. وبينما ازدادت مشاركة المرأة في القوة العاملة في السنوات الأخيرة، لا يزال تمثيلها مفرطا في الأعمال غير الرسمية وغير المأمونة وغير المستقرة،

التي تنعدم فيها الحماية الاجتماعية أو تكاد. وفي هذا النوع من العمل، يرجح أن تكون الأجور المدفوعة للمرأة أقل من الأجور التي تدفع في مجالات العمل التي يغلب فيها الرجال. وتشكل الفجوة في الأجور بين الجنسين ظاهرة عالمية. وفي جميع المناطق، تنفق النساء وقتا أطول بكثير مما ينفقه الرجال في القيام بأعمال الرعاية غير مدفوعة الأجر، التي تدعم المجتمعات والاقتصادات. وعند جمع ساعات العمل المأجور وغير المأجور، يتبيّن أن المرأة تعمل في المتوسط، مقارنة بالرجل، مجموع ساعات أكبر في ٨٧ في المائة من البلدان التي تتوفر بيانات بشأنها. وبالإضافة إلى ذلك، لا يزال نطاق الفرص المتاحة للمرأة مقيدا بقوالب نمطية جنسانية ومعايير اجتماعية شائعة تؤثر في إمكانية وصولها إلى سوق العمل.

١١ - وعلى النحو المبين في منشور منظمة العمل الدولية، العمالة والتوقعات الاجتماعية في العالم - اتجاهات عام ٢٠١٥، يتغير عالم العمل تغيرا هائلا بالنسبة لجميع العمال، نساء ورجالا. وعلى صعيد العالم، يعمل ثلاثة أرباع العمال بعقود مؤقتة أو قصيرة الأجل، أو في وظائف غير رسمية بدون أي عقد في الكثير من الأحيان، أو في إطار ترتيبات لحسابهم الخاص، أو في وظائف العمل الأسري غير المدفوع الأجر. وفي سياق تزايد عدم المساواة والفقر، يواجه العمال تزايد حالات انعدام ضمان الدخل.

١٢ - وتؤثر سلاسل الإمداد العالمية وما يسمى بالاقتصاد الأخضر تأثيرا متزايدا في فرص العمل والعمالة في كل مكان، ويتعين فهم تأثيرهما في المرأة على نحو أفضل بحيث يمكن وضع استجابات على صعيد السياسات العامة بطريقة هادفة. وبينما يعترف بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة باعتبارهما أمرين حاسمين لتحقيق النمو الاقتصادي، تشير الدلائل أيضا إلى أن النمو الاقتصادي لا يؤدي بالضرورة إلى تحسين فرص العمل أو زيادتها، ولا إلى تحقيق المزيد من المساواة لصالح المرأة.

١٣ - وتدعو هذه الاتجاهات وما يحدث من تطورات إلى النظر في السياسات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية من أجل تحسين إمكانية حصول المرأة على العمل اللائق. ومن شأن إجراء تحليل أعمق للقيود والفرص في عالم العمل المتغير بالنسبة للمجموعات النسائية، من قبيل المهاجرات، والنساء في المناطق الريفية، والمشتغلات بالأعمال الحرة، والعاملات في المنازل، أن يكون مناسبا من حيث التوقيت بصفة خاصة، لوضع أوجه عدم المساواة والاستجابات المحددة الأهداف على صعيد السياسات العامة في موضع الصدارة. ويتطلب تحقيق هدف ''عدم ترك أحد متخلفا عن الركب'' إيلاء الاهتمام لحالة النساء والفتيات اللواتي تأخرن أكثر من غيرهن عن اللحاق بالركب.

١٤ - وفي عام ٢٠١٨، قد تود اللجنة أن تنظر في موضوع ”نُظم الحماية الاجتماعية المراعية للمنظور الجنساني لتحقيق المساواة الفعلية للنساء والفتيات“ باعتباره موضوعها ذا الأولوية. ويولي منهاج عمل بيجين بعض الاهتمام للحاجة إلى نُظم الحماية الاجتماعية وإمكانية الوصول إليها. وتدعو الغاية ١-٣ من الهدف ١ من أهداف التنمية المستدامة إلى استحداث نظم وتدابير حماية اجتماعية ملائمة على الصعيد الوطني للجميع ووضع حدود دنيا لها. وترتبط الغاية ٥-٤ من الهدف ٥ بين أعمال الرعاية غير مدفوعة الأجر والعمل المترلي وسياسات الحماية الاجتماعية. وتدعو الغاية ١٠-٤ من الهدف ١٠ إلى اعتماد سياسات الحماية الاجتماعية وسيلة لتحقيق قدر أكبر من المساواة على نحو تدريجي. ويمكن تسريع وتيرة تنفيذ منهاج العمل فيما يتعلق بالحماية الاجتماعية من خلال استحداث صلة قوية بينه وبين تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. ومن شأن تناول نُظم الحماية الاجتماعية في عام ٢٠١٨ أن يمكن اللجنة من الاستفادة من الأفكار المتعمقة والتوصيات المتعلقة بالسياسات العامة المستمدة من تقييم لعالم العمل المتغير، وإسداء المشورة بشأن كيفية تحويل الحق في الحماية الاجتماعية إلى واقع تعيشه كافة النساء، بصرف النظر عن مركزهن فيما يتعلق بالعمل والعمالة.

١٥ - ويتزايد اهتمام السياسات العامة على الصعيد العالمي بنُظم الحماية الاجتماعية الوطنية بشكل كبير منذ اعتماد منهاج عمل بيجين. وكان من بين التطورات الرئيسية اعتماد توصية منظمة العمل الدولية رقم ٢٠٢ لعام ٢٠١٢، التي تحث الدول على الالتزام بأربع ضمانات أساسية[(١)] وتُقر بأن الحماية الاجتماعية تشكل أداة ضرورية لتحقيق المساواة بين الجنسين. وفي نفس الوقت، لا يزال التوجيه المتعلق بالسياسات العامة على الصعيد العالمي محدوداً فيما يتعلق بكيفية جعل نُظم الحماية الاجتماعية تراعي المنظور الجنساني. وفي كثير جدا من الأحيان، لا يجري إدماج اعتبارات المساواة بين الجنسين في الحماية الاجتماعية بصورة منتظمة، ولا يجري تناول المخاطر والقيود المحددة التي تواجهها النساء. ويبدو هذا واضحاً، على سبيل المثال، في إعداد خطط المعاشات التقاعدية القائمة على الاشتراكات،

(١) هذه الضمانات هي: (أ) إمكانية الحصول على مجموعة من السلع والخدمات، محددة على الصعيد الوطني، تشمل الرعاية الصحية الأساسية، بما فيها رعاية الأمومة، وتستوفي معايير التوافر وسهولة الحصول عليها والمقبولية والجودة؛ (ب) توفير أمن الدخل الأساسي اللازم لتنشئة الأطفال، على الأقل عند مستوى أدنى محدد على الصعيد الوطني، الذي يوفر إمكانية حصولهم على التغذية والتعليم والرعاية، وكل ما يلزم من سلع وخدمات ضرورية أخرى؛ (ج) توفير أمن الدخل الأساسي، على الأقل عند مستوى أدنى محدد على الصعيد الوطني، لمن هم في سن العمل وغير قادرين على اكتساب دخل كاف، خاصة في حالات المرض والبطالة والنفاس والإعاقة؛ (د) توفير أمن الدخل الأساسي للمسنين، على الأقل عند مستوى أدنى محدد على الصعيد الوطني.

التي تعامل النساء بإجحاف كبير وتؤدي إلى ثغرات واضحة بين الجنسين في المعاشات التقاعدية، وتزيد بالتالي من تعرض النساء لمخاطر الفقر في سن الشيخوخة، والإهمال النسبي لخدمات الرعاية وغيرها من الخدمات والبنى التحتية الاجتماعية، التي لها أهمية خاصة فيما يتعلق بقدرة المرأة على السعي إلى الانخراط في التعليم والعمالة والسياسة وغيرها من النشاطات.

١٦ - وخلص استعراض ٢٠ عاماً من تنفيذ منهاج عمل بيجين إلى وجود اتجاهات متفاوتة في الحماية الاجتماعية من منظور جنساني. وبينما خفضت النفقات الاجتماعية في بعض الدول في السنوات الأخيرة، تواصل دول أخرى ما تبذله من جهود لتعميم الحماية الاجتماعية، أو تزيد تلك الجهود للتخفيف من الآثار المسببة للفقر الناشئة عن الأزمة الاقتصادية وانعدام الأمن الغذائي وتغير المناخ وشيخوخة السكان والتغيرات في هياكل الأسرة والأسرة المعيشية. وإلى جانب السياسات التمكينية، من قبيل خدمات التدريب المهني ورعاية الأطفال، تنفذ بلدان كثيرة سياسات حمائية يمكن أن تحد من خطر تعرض المرأة للفقر في جميع مراحل حياتها، بما في ذلك إتاحة الحصول على الاستحقاقات الخاصة بالأطفال، والتحويلات النقدية المشروطة، والمعاشات التقاعدية المدفوعة لكبار السن دون أقساط اشتراك، بالإضافة إلى طائفة من الإعانات المالية المقدمة لأغراض التعليم والرعاية الصحية والسكن.

١٧ - وبالنظر إلى تزايد الاهتمام العالمي بالدور الذي تؤديه الحماية الاجتماعية، يمكن للجنة أن تستند إلى استنتاجات استعراض الـ ٢٠ عاما من منهاج العمل ووضع توجيهات متخصصة في مجال السياسات العامة بشأن إنجاح نُظم الحماية الاجتماعية الوطنية بالنسبة للمرأة بهدف تحقيق المساواة الفعلية، مع إيلاء الاهتمام لمختلف مستويات التنمية الاقتصادية والسياقات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية المتغيرة. وهناك حاجة إلى مواصلة دراسة تأثير مختلف عناصر الحماية الاجتماعية، من قبيل التحويلات والخدمات، على المساواة بين الجنسين لتيسير وضع تدابير السياسة العامة والبرامج من أجل إدماج المساواة بين الجنسين بشكل فعّال في إعداد برامج الحماية الاجتماعية المحددة وتنفيذها، بما في ذلك التحويلات الخاصة بالطفل والأسرة، والمعاشات التقاعدية، وبرامج الأشغال العامة، والخدمات الصحية، وخدمات الرعاية، وخدمات المياه والصرف الصحي والطاقة. وهناك حاجة أيضاً إلى دراسة الخبرات في مجال الحماية الاجتماعية الشاملة في مقابل الحماية الاجتماعية المحددة الأهداف، وآليات المساءلة الاجتماعية، وتمويل نظم الحماية الاجتماعية، من أجل تحقيق نتائج أفضل لفائدة المرأة والفتاة.

١٨ - وفي عام ٢٠١٩، قد تود اللجنة أن تنظر في موضوع ”البنى التحتية المستدامة لتحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات“ باعتباره موضوعها ذا الأولوية. ويبرز منهاج عمل بيجين أهمية البنى التحتية الاقتصادية والاجتماعية لتمكين المرأة، في عدد من التوصيات المتعلقة بالسياسات العامة، التي تدعو إلى تخصيص استثمارات عامة للبنى التحتية الاقتصادية، من قبيل المياه والصرف الصحي، والطاقة، والنقل، وبناء الطرق وتدعو الحكومات إلى إدماج منظور جنساني في تصميم وتنفيذ إنشاء بنى تحتية مستدامة وسليمة بيئياً في المناطق الريفية والحضرية.

١٩ - ويتناول عدد من أهداف التنمية المستدامة المسائل المتعلقة بالبنى التحتية: يشمل الهدف ٩ تركيزا على البنى التحتية المستدامة والقادرة على الصمود لدعم التنمية الاقتصادية ورفاه الإنسان؛ وتشمل الغاية ٥-٤ من الهدف ٥ البنى التحتية بوصفها عنصراً رئيسياً في تلبية الحاجة إلى الاعتراف بأعمال الرعاية غير مدفوعة الأجر والعمل المترلي وتقديرها؛ ويعترف الهدف ٦، المتعلق بضمان توافر المياه وخدمات الصرف الصحي للجميع، باحتياجات النساء والفتيات؛ وتدعو الغاية ٧-ب من الهدف ٧ إلى توسيع نطاق البنى التحتية من أجل تقديم خدمات الطاقة الحديثة والمستدامة؛ وتدعو الغاية ١١-٢ من الهدف ١١ إلى توفير إمكانية وصول الجميع إلى نظم نقل مستدامة، مع إيلاء اهتمام خاص لاحتياجات النساء وفئات أخرى.

٢٠ - ويعد توافر إمكانية وصول المرأة إلى بنى تحتية ذات جودة، ولا سيما خدمات المياه والصرف الصحي، والطاقة، والنقل، ضروريا من أجل القضاء على الفقر بين النساء، ومن شأن إمكانية الوصول تلك أن تساهم في الإعمال الكامل لحقوق الإنسان الخاصة بهن. وفي كثير من الأحيان يتأثر عبء العمل الواقع على النساء، سواء أكان مدفوع الأجر أم لا، وفي المناطق الريفية والحضرية، بشكل سلبي بالتخطيط للبنى التحتية وإنشائها، عندما لا تأخذ تلك البنى في الاعتبار تقسيم العمل بين النساء والرجال من حيث إمكانية الوصول إلى الأسواق، وإدارة الموارد الطبيعية، والحاجة إلى جمع المياه والوقود. وتواجه النساء اللواتي يعشن في المناطق الريفية والمحرومة تحديات إضافية. فعدم كفاية البنى التحتية يمكن أن يزيد بقدر أكبر من حجم عمل المرأة غير المدفوع الأجر، لا سيما في سياق الأزمة الاقتصادية والتدهور البيئي والكوارث الطبيعية.

٢١ - وعلى النحو المبين في استعراض الـ ٢٠ عاماً من تنفيذ منهاج العمل، فإن سياسات الاقتصاد الكلي والسياسات الاجتماعية، التي تجعل من المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة شاغلا علنيا من شواغلها، تشجع على التركيز على زيادة تعبئة الموارد لتمويل الاستثمارات

في البنى التحتية التي تتسم بالاستدامة والقدرة على الصمود. ويمكن للاستثمارات في مجالات المياه والصرف الصحي، والنقل الآمن، والطاقة المستدامة أن تساهم في تقليل عمل المرأة غير المدفوع الأجر، وأن تعزز من قدرتها على الوصول إلى الأسواق والحصول على العمل اللائق، وأن تحسن قدرتها على التنقل عند القيام بطائفة من الأنشطة.

٢٢ - ويمكن أن تنظر اللجنة في الدور الذي تؤديه البنى التحتية المستدامة بطريقة متكاملة، تجمع بين الاعتبارات الاجتماعية والاقتصادية والبيئية، بغية الوصول إلى الهدف الشامل المتمثل في تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. وهناك حاجة إلى فهم أكبر للكيفية التي يمكن من خلالها لتصميم البنى التحتية - المياه والصرف الصحي، والطاقة، والنقل - والاستثمار فيها أن يؤديا إلى إحراز تقدم نحو تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة أو إعاقة هذا التقدم، لا سيما فيما يتعلق باعتبارات من قبيل المسافة والسلامة والجودة والقدرة على تحمل التكاليف. وسيكون من المهم أيضاً دراسة مستويات المشاركة في عمليات إنشاء البنى التحتية وشفافيتها، وذلك من أجل تحقيق نتائج شاملة ومستدامة. ويتعين دراسة الاستثمارات في البنى التحتية، المتأتية من طائفة من المصادر، بحيث يمكن أن تكفل استفادة الجميع منها وتصل إلى جميع النساء والفتيات، بما في ذلك الفئات الأكثر تهميشاً، من أجل الحد من مظاهر عدم المساواة والقضاء على الفقر.

ثالثاً - مواضيع الاستعراض للسنوات من عام ٢٠١٧ إلى عام ٢٠١٩

٢٣ - قد تود اللجنة أيضاً أن تحدد في دورتها الستين مواضيع الاستعراض للسنوات من عام ٢٠١٧ إلى عام ٢٠١٩. وتبين أدناه مقترحات لمواضيع الاستعراض لهذه السنوات.

٢٤ - وسوف تقوم اللجنة، وفقا لأساليب عملها، في كل دورة بتقييم التقدم المحرز في تنفيذ الاستنتاجات التي اتفقت عليها بشأن موضوع من المواضيع ذات الأولوية في دورة سابقة باعتباره موضوع استعراضها، من خلال حوار تفاعلي يجريه ممثلو دول أعضاء من مختلف المناطق، على أساس طوعي، وذلك بعرض الدروس المستفادة والتحديات وأفضل الممارسات في تلك الدول، وسبل دعم وتحقيق التنفيذ المعجل، بوسائل منها معالجة الثغرات في البيانات والتصدي للصعوبات التي تعترض الارتقاء بمستوى جمع البيانات والإبلاغ عنها واستخدامها وتحليلها.

٢٥ - وفيما يتعلق بالسنوات من عام ٢٠١٧ إلى عام ٢٠١٩، ستتاح للجنة فرصة تقييم تنفيذ الاستنتاجات المتفق عليها في دورتها الثامنة والخمسين التي عقدت في عام ٢٠١٤ والمتعلقة بالتحديات والإنجازات في سياق تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية ذات الصلة بالنساء

والفتيات، وتلك المتفق عليها في دورتها الستين التي تعقد في عام ٢٠١٦ والمتعلقة بـ ''تمكين المرأة وصلته بالتنمية المستدامة''. واعتمدت اللجنة في دورتها التاسعة والخمسين في عام ٢٠١٥ بياناً سياسياً بمناسبة استعراض وتقييم ٢٠ عاماً من تنفيذ إعلان ومنهاج عمل بيجين. وهذا يعني أنه يمكن استعراض مجموعتين من الاستنتاجات المتفق عليها خلال فترة الثلاث سنوات من عام ٢٠١٧ إلى عام ٢٠١٩.

٢٦ - ومن أجل إتاحة الوقت الكافي للتنفيذ، قد تود اللجنة أن تنظر في استعراض تنفيذ الاستنتاجات التي اتفقت عليها في الدورة الستين في عام ٢٠١٩.

٢٧ - وقدَّمت الاستنتاجات المتفق عليها التي اعتُمدت في الدورة الثامنة والخمسين المعقودة في عام ٢٠١٤ مساهمة كبيرة من حيث أنها قيّمت ما يلي: حالة النساء والفتيات فيما يتعلق بكل هدف من الأهداف الإنمائية للألفية؛ والمسائل الحاسمة المتعلقة بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة التي لم تعالج في الأهداف الإنمائية للألفية بالقدر الكافي؛ والعوامل التي أعاقت تحقيق الأهداف فيما يتعلق بالنساء والفتيات. وقد دعت اللجنة إلى قيام الحكومات وجميع الجهات صاحبة المصلحة إلى اتخاذ إجراءات في خمسة مجالات. ومنذ ذلك الوقت، جرى اعتماد أهداف التنمية المستدامة، بما فيها الهدف ٥، ''تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين كل النساء والفتيات''، الذي حل محل الهدف ٣ من الأهداف الإنمائية للألفية، ''تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة''، ووسع نطاقه.

٢٨ - ومن ثم، بوسع اللجنة أن تنظر في تقييم التقدم المحرز في تنفيذ الهدف ٥ من أهداف التنمية المستدامة، باعتباره موضوع استعراضها لعام ٢٠١٧. ويمكن لهذا التقييم أن يستفيد من الدروس المستخلصة المحددة في الاستنتاجات التي اتفقت عليها اللجنة في الدورة الثامنة والخمسين، لكن مع التركيز بشكل خاص على الهدف ٥ وغاياته. ومن شأن استعراض من هذا القبيل تجريه اللجنة أن يُسهم في متابعة واستعراض تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.

٢٩ - وبالإضافة إلى ذلك، يمكن أن تنظر اللجنة في تقييم التقدم المحرز، من منظور جنساني، في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ بأكملها باعتباره موضوع استعراضها لعام ٢٠١٨، وهي تزيد بذلك إسهامها في متابعة خطة عام ٢٠٣٠. ومن شأن هذا الاستعراض أن يقدم إيضاحات بشأن تأثير الخطة في النساء والفتيات ومشاركة النساء الكاملة والفعالة وتوليهن أدوارا قيادية في صنع القرار في الحياة السياسية والاقتصادية والعامة.

٣٠ - وفي عامي ٢٠١٧ و ٢٠١٨ كليهما، سوف يتواءم شكل الاستعراض مع أساليب عمل اللجنة. وسيُدعم الاستعراض أيضا بتقرير يقدمه الأمين العام عن التقدم المحرز بشأن

موضوع الاستعراض على الصعيد الوطني. وستُصاغ نتيجة المناقشة بشأن موضوع الاستعراض في شكل موجز يعده رئيس اللجنة، على النحو المبين في أساليب عمل اللجنة.

رابعا - موجز: المواضيع ذات الأولوية ومواضيع الاستعراض المقترحة للسنوات من عام ٢٠١٧ إلى عام ٢٠١٩

٣١ - تُبيّن أدناه المواضيع ذات الأولوية ومواضيع الاستعراض المقترحة لدورات اللجنة الحادية والستين والثانية والستين والثالثة والستين:

(أ) الدورة الحادية والستون (٢٠١٧):

- الموضوع ذو الأولوية: حقوق المرأة وتمكينها في عالم العمل المتغيّر
- موضوع الاستعراض: التقدم المحرز في تنفيذ الهدف ٥ من أهداف التنمية المستدامة، ”تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين كل النساء والفتيات“

(ب) الدورة الثانية والستون (٢٠١٨):

- الموضوع ذو الأولوية: نُظم الحماية الاجتماعية المراعية للمنظور الجنساني لتحقيق المساواة الفعلية للنساء والفتيات
- موضوع الاستعراض: التقدم المحرز في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ في ما يتعلق بالنساء والفتيات

(ج) الدورة الثالثة والستون (٢٠١٩):

- الموضوع ذو الأولوية: البنى التحتية المستدامة لأغراض تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات
- موضوع الاستعراض: تمكين المرأة وصلته بالتنمية المستدامة (الاستنتاجات المتفق عليها في الدورة الستين)

”

خامسا - التركيز على عام ٢٠٢٠

٣٢ - قد تود اللجنة أيضا عند تحديدها برنامج عملها المتعدد السنوات في دورتها الستين أن تنظر في أفضل السبل لتسخير عام ٢٠٢٠ للتعجيل بتحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات. ففي الإعلان السياسي، أعربت الدول الأعضاء عن التزامها بالاستفادة من جميع الفرص والعمليات في عام ٢٠١٥ وما بعده لتسريع التنفيذ الكامل والفعال لإعلان

ومنهاج عمل بيجين من أجل تحقيق نتائج ملموسة في كل دورة من دورات الاستعراض، وبالسعي إلى التحقيق التام للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة بحلول عام ٢٠٣٠.

٣٣ - واضطلعت الدول الأعضاء بخمسة استعراضات وتقييمات شاملة لتنفيذ إعلان ومنهاج عمل بيجين (في أعوام ٢٠٠٠ و ٢٠٠٥ و ٢٠١٠ و ٢٠١٥). وقد أسفر الاستعراض الأول، وهو استعراض السنوات الخمس، الذي أجري في شكل دورة استثنائية للجمعية العامة عقدت في عام ٢٠٠٠، عن اعتماد إعلان سياسي واتخاذ إجراءات ومبادرات إضافية لتنفيذ إعلان ومنهاج عمل بيجين. وأجرت اللجنة الاستعراضات اللاحقة الثلاثة في أعوام ٢٠٠٥ (E/2005/27) و ٢٠١٠ (E/2010/27) و ٢٠١٥ (E/2015/27). واعتمدت اللجنة في استعراضي السنوات العشر والسنوات الخمسة عشرة في عامي ٢٠٠٥ و ٢٠١٠ إعلانا واعتمدت في استعراض السنوات العشرين في عام ٢٠١٥ إعلانا سياسيا. وسبق كل استعراض من هذه الاستعراضات العالمية استعراضات وطنية وإقليمية، جُمّعت نتائجها وأُبرزت في تقارير للأمين العام قُدّمت إلى اللجنة وحددت فيها الاتجاهات السائدة في التنفيذ على الصعيد الوطني وأولويات العمل في المستقبل (انظر E/CN.6/2000/2، و E/CN.6/2005/2 و Corr.1، و E/CN.6/2010/2-E/2010/4، و E/CN.6/2015/3).

٣٤ - وقد تود اللجنة أن تنظر في الخيارات المتعلقة بالصيغة والوثيقة الختامية الأكثر فعالية والأكبر تأثيرا في مناسبة الذكرى السنوية الخامسة والعشرين للمؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة في عام ٢٠٢٠، بما في ذلك دعوة جميع أصحاب المصلحة إلى الاجتماع بغرض إجراء استعراض والنظر في مبادرات جديدة ترمي إلى تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات وإعمال حقوق الإنسان الخاصة بهن.

٣٥ - واستنادا إلى المناسبات الرفيعة المستوى التي أقيمت مؤخرا في الأمم المتحدة، يمكن أن تشمل تلك الخيارات: مؤتمر قمة على مستوى رؤساء الدول والحكومات؛ أو مؤتمر عالمي أو دولي يمكن أن يضم رؤساء الدول والحكومات إضافة إلى مشاركة وزارية رفيعة المستوى؛ أو دورة استثنائية للجمعية العامة؛ أو منتدى رفيع المستوى يمكن أن يكون من بين المشاركين فيه رؤساء الدول والحكومات. ويمكن أيضا أن تكون هناك خيارات بشأن إصدار وثيقة، أو وثائق ختامية، لمناسبة ما، من قبيل إعلان سياسي قصير أو وثيقة ختامية أشمل، من أجل تسريع التحقيق التام للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة بحلول عام ٢٠٣٠. ومن الممكن أيضا أن تُجري اللجنة نفسها استعراضا لتنفيذ منهاج عمل بيجين، يركز على الصلات بأهداف التنمية المستدامة والتقدم المحرز نحو تحقيق تلك الأهداف.

المرفق

المواضيع ذات الأولوية ومواضيع الاستعراض التي نظرت فيها لجنة وضع المرأة: ٢٠٠٦-٢٠١٥

الدورة الخمسون (٢٠٠٦):

(موضوعان)

- تعزيز مشاركة المرأة في التنمية: تهيئة بيئة مساعِدة على تحقيق المساواة بين الجنسين والنهوض بالمرأة، تأخذ في الاعتبار عدة ميادين منها التعليم والصحة والعمل.
- مشاركة المرأة والرجل على قدم المساواة في عمليات صنع القرار على جميع المستويات.

الدورة الحادية والخمسون (٢٠٠٧):

- الموضوع ذو الأولوية: القضاء على جميع أشكال التمييز والعنف ضد الطفلة
- موضوع الاستعراض: دور الرجال والصبيان في تحقيق المساواة بين الجنسين

الدورة الثانية والخمسون (٢٠٠٨):

- الموضوع ذو الأولوية: تمويل المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة
- موضوع الاستعراض: مشاركة المرأة على قدم المساواة في منع التراعات وإدارتها وحلها وفي بناء السلام بعد انتهاء التراع

”

الدورة الثالثة والخمسون (٢٠٠٩):

- الموضوع ذو الأولوية: تقاسم المرأة والرجل للمسؤوليات بالتساوي، بما في ذلك تقديم الرعاية في سياق فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)
- موضوع الاستعراض: مشاركة المرأة والرجل على قدم المساواة في عمليات صنع القرار على جميع المستويات

الدورة الرابعة والخمسون (٢٠١٠):

- استعراض خمسة عشر عاماً من تنفيذ إعلان ومنهاج عمل بيجين والوثيقتين الختاميتين للدورة الاستثنائية الثالثة والعشرين للجمعية العامة

الدورة الخامسة والخمسون (٢٠١١):

- الموضوع ذو الأولوية: إمكانية حصول النساء والفتيات على التعليم والتدريب والعلم والتكنولوجيا ومشاركتهن في ذلك، لتحقيق أمور منها تعزيز حصول المرأة على قدم المساواة على العمالة الكاملة والعمل اللائق
- موضوع الاستعراض: القضاء على جميع أشكال التمييز والعنف ضد الطفلة

الدورة السادسة والخمسون (٢٠١٢):

- الموضوع ذو الأولوية: تمكين المرأة الريفية ودورها في القضاء على الفقر والجوع وفي التنمية والتحديات الراهنة
- موضوع الاستعراض: تمويل المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة

الدورة السابعة والخمسون (٢٠١٣):

- الموضوع ذو الأولوية: القضاء على جميع أشكال العنف ضد النساء والفتيات ومنع وقوعها
- موضوع الاستعراض: تقاسم المرأة والرجل للمسؤوليات بالتساوي، بما في ذلك تقديم الرعاية في سياق فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)

الدورة الثامنة والخمسون (٢٠١٤):

- الموضوع ذو الأولوية: التحديات والإنجازات في تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية لصالح النساء والفتيات
- موضوع الاستعراض: إمكانية حصول النساء والفتيات على التعليم والتدريب والعلم والتكنولوجيا ومشاركتهن في ذلك، لتحقيق أمور منها تعزيز حصول المرأة على قدم المساواة على العمالة الكاملة والعمل اللائق

الدورة التاسعة والخمسون (٢٠١٥):

- استعراض وتقييم السنوات العشرين من تنفيذ إعلان ومنهاج عمل بيجين والوثيقتين الختاميتين للدورة الاستثنائية الثالثة والعشرين للجمعية العامة

الدورة الستون (٢٠١٦):

- الموضوع ذو الأولوية: تمكين المرأة وصلته بالتنمية المستدامة
- موضوع الاستعراض: القضاء على جميع أشكال العنف ضد النساء والفتيات ومنع وقوعها